

١٠ - الأخذ من الشارب

ويُقصد به : الأخذ من الشاربِ قَصُّه وقَطْعُ شيءٍ من شعره.

معنى الشارب :

قال النفراوي المالكي رحمه الله^(١) : إضافة قص إلى الشارب^(٢) يقتضي أنه اسم للشعر لأنه الذي يُقص. ثم قال : وصرح آخرون بأن الشارب اسم لمحل الشعر. قال ابن حجر رحمه الله^(٣) : الشارب الشعر النابت على الشفة العليا.

قال الفيومي رحمه الله^(٤) : (الشَّارِبُ) الشعر الذي يسيل على الفم ، قال أبو حاتم : ولا يكاد يثنى ، وقال أبو عبيدة : قال الكلبيون (شَارِبَانِ) باعتبار الطرفين ، والجمع (شَوَارِبُ) .

وفي اللسان^(٥) : والشَّارِبَانِ ما سَالَ عَلَى الفَمِ مِنَ الشُّعْرِ ، وقيل : إنما هو الشَّارِبُ ، والثنية خطأ ، والشَّارِبَانِ : ما طَالَ مِنْ نَاحِيَةِ السُّبُلَةِ ، وبعضهم يُسَمِّي السُّبُلَةَ كُلَّهَا شَارِباً واحداً وليس بصواب والجمع (شَوَارِبُ)

(١) الفواكه الدواني على رسالة ابن رشيد القيرواني ، باب الفطرة.

(٢) قلتُ : لفظ (قص الشارب) قد جاء في حديث أبي هريرة ، وحديث ابن عمر ، وحديث عائشة ، وحديث عمار ، وفي أثر ابن عباس الموقوف عليه ، وقد سبق ذكر هذه الأحاديث في أول الكتاب ، والله الحمد .

(٣) فتح الباري [ج ١٠ - ص ٣٥٩] وانظر الإعلام لابن الملقن [ج ١ - ص ٣١٨] ط العلمية

(٤) المصباح المنير [ج ١ - ص ٣٠٨] وانظر تاج العروس [ص ٦١٦]

(٥) لسان العرب [ج ١ - ص ٤٨٧]

حكم السبائين (طرفا الشارب)

قال ابن حجر رحمه الله^(١): قيل هما من الشارب ، ويُشرع قصهما معه ، وقيل هما من جملة شعر اللحية.

قال النفراوي المالكي رحمه الله^(٢): حكم السبائين وهما طرفا الشارب ، ذهب بعض المالكية أنهما لا يقصان مع الشارب ، واحتجوا بأن عمر رضي الله عنه فتلهما ولم يقصهما^(٣) ، فقالوا هذا دليل على إبقائهما.

ثم قال : وقال بعض الشيوخ أنهما كالشارب .

قال الغزالي رحمه الله^(٤): ولا بأس بترك سباليه وهما طرفا الشارب ، فعَلَّ ذلك عمر، وغيره لأن ذلك لا يستر الفم ، ولا يبقى فيه غمر الطعام إذ لا يصل إليه. وسبق وذكرنا قول ابن منظور في اللسان : والشَّارِبَان : ما طَالَ مِنْ نَاحِيَةِ السَّبْلَةِ ، وبعضهم يُسَمِّي السَّبْلَةَ كُلَّهَا شَارِباً واحداً وليس بصواب.

قال المناوي رحمه الله^(٥): عند شرحه لقول النبي ﷺ (أحفوا الشوارب)^(٦)

قال : والحديث يتناول السبائين وهما طرفاه ، لدخولهما في مسماه ، وفي حديث

(١) فتح الباري [ج ١٠ - ص ٣٥٩]

(٢) الفواكه الدواني ، باب الفطرة

(٣) (أثر صحيح) رواه الطبراني في الكبير [ج ١ - ص ٥٤] وفي الأحاد والمثاني لابن أبي عاصم [٧٨] ولفظه : (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ إِذَا غَضِبَ قَتَلَ شَارِبَهُ ، وَتَفَخَّ) فتل : لوى ويرم.

(٤) إحياء علوم الدين [ج ١ - ص ١٨٤]

(٥) فيض القدير [ج ١ - ص ١٩٨]

(٦) (صحيح) سيأتي تخريجه إن شاء الله.

أحمد التصريح بهما .

قلتُ : يقصد حديث أبي أمامة مرفوعاً (قُصُّوا سِبَالَكُمْ ، وَوَقَرُوا عَثَانِيْنَكُمْ)^(١) وبهذا الحديث يترجح كون السبالين من الشارب ، وأن يُقصا معه .

حكم قص الشارب

قال الإمام البارع النووي رحمه الله^(٢) : أما قص الشارب ، فمتفق على أنه سنة . قال العراقي رحمه الله^(٣) : يستحب قص الشارب ، وهو مجمع على استحبابه . * وذهب بعض أهل العلم إلى القول بوجوب قص الشارب ، وهذا كابن حزم رحمه الله ، حيث قال في كتابه المحلى^(٤) : أما قص الشارب ففرض . وقال ابن القيم رحمه الله^(٥) : وأما قص الشارب فالدليل يقتضي وجوبه إذا طال ، وهذا الذي يتعين القول به .

وحجتهما قول النبي ﷺ (قصوا الشوارب)^(٦)

وعند مسلم بلفظ : (جزوا الشوارب)^(٧) وفي لفظ (أحفوا) وآخر (أنهكوا)

(١) (صحيح) مسند أحمد [٢٢٣٣٧] (عَثَانِيْنَكُمْ) اللحية .

(٢) المجموع شرح المذهب [ج ١ - ص ٣٤٠]

(٣) طرح الشريب [ج ٢ - ص ٧٢] ط الكتب العلمية .

(٤) المحلى لابن حزم [ج ٢ - ص ١٨٧] ط مكتبة دار التراث .

(٥) تحفة المودود [ص ١٤٧] ط المكتب الثقافي

(٦) (حسن) مسند أحمد [٧١٣٢]

(٧) (صحيح) مسلم [٢٦٠]

وكلها ألفاظ صحيحة. ومجديث زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (مَنْ نَمَّ يَأْخُذْ مِنْ شَارِبِهِ فَلَيْسَ مِنَّا)^(١)

قال المناوي رحمه الله^(٢): (فليس منا) أي ليس على سنتنا الإسلامية فإن ذلك مندوب ندبا مؤكدا فتاركه متهاون بالسنة لا أن ذلك واجب كما ظن قال السندي^(٣): قوله (فليس منا) تهديد شديد وتغليظ في حق التارك وتأويله بأنه ليس من أهل سنتنا مشهور قوله

قال الحافظ العراقي رحمه الله^(٤): أن المراد ليس على سنتنا وطريقتنا ، لقوله ﷺ : ﴿ليس منا من لم يتغن بالقرآن﴾^(٥) فهذا هو المراد قطعاً والله أعلم .

الحكمة من الأخذ من الشارب

نقل المناوي^(٦) عن الحافظ العراقي رحمهما الله قوله : وفي قص الشارب أمر ديني : وهو مخالفة دين الجوس ، ودينوي : وهو تحسين الهيئة والتنظيف مما يعلق به من الدهن وكل ما يلصق بالحل كعسل ، وقد يرجع تحسين الهيئة إلى الدين أيضا؛ لأنه يؤدي إلى قبول قول صاحبه، وامتنال أمره من ولاة الأمور ونحوهم.

(١) (صحيح) سنن الترمذي [ج ٥-٢٧٦١] سنن النسائي [٥٠٤٧] مسند أحمد [ج ٤-١٩٢٨٣]

(٢) فيض القدير للمناوي [ج ٦- ص ٢٢٣]

(٣) حاشية السندي على النسائي

(٤) طرح الشريب في شرح التقريب [ج ٢- ص ٧٦ ، ٧٧]

(٥) (صحيح) البخاري [٧٠٨٩]

(٦) فيض القدير [ج ١- ص ١٩٨]

قال ابن دقيق العيد رحمه الله^(١): والأصل في قص الشوارب وإحفاؤها وجهان : أحدهما : مخالفة زي الأعاجم ، وقد وردت هذه العلة منصوطة في الصحيح حيث قال : (خالفوا المجوس)^(٢)

والثاني : أن زوالها عن مدخل الطعام والشراب أبلغ في النظافة ، وأنزه من وَضَرَ الطعام (أي : أثر أو بقايا الطعام) .

وقال النفراوي رحمه الله^(٣) : وفي قص الشوارب وإعفاء اللحي مخالفة لفعل الأعاجم ، فإنهم كانوا يخلقون لحاهم ويعفون الشوارب ، وآل كسرى أيضا كانت تحلق لحاها وتبقي الشوارب ، فما عليه الجند في زماننا من أمر الخدم بخلق لحاهم دون شواربهم لا شك في حرمة عند جميع الأئمة لمخالفته لسنة المصطفى صلى الله عليه وسلم ، ولموافقته لفعل الأعاجم والمجوس .

كيفية الأخذ من الشارب

للعلماء في كيفية الأخذ من الشارب ثلاثة أقوال :

الأول : قال الإمام النووي رحمه الله^(٤) : وأما حد ما يقصه فالمختار :

أنه يقص حتى يبدو طرف الشفى ، ولا يحفه من أصله ، وأما روايات (أحفوا الشوارب) فمعناها أحفوا ما طال على الشفتين . والله أعلم .

(١) إحكام الأحكام [ص ١٢٩]

(٢) (صحيح) مسلم [٢٦٠]

(٣) انظر الفواكه الدواني على رسالة ابن رشيد القيرواني ، باب في الفطرة .

(٤) شرح مسلم للنووي [ج ٣]

وكذلك قال رحمه الله في شرح المذهب^(١) : فقال : ثم ضابط قص الشارب أن يقص حتى يبدو طرف الشفة ولا يحفه من أصله (هذا مذهبتنا) مذهب الشافعية.

وقال الحافظ العراقي رحمه الله^(٢) : والمختار في صفة قصه أن يقص منه حتى يبدو طرف الشفة وهو حمرتها ، ولا يحفيه من أصله ، وهو قول مالك والشافعي . وقد قيل عن الشافعي رحمه الله غير ذلك.^(٣) هذا مذهب الإمام الشافعي وأصحابه رحمهم الله .

وكذلك مذهب الإمام مالك رحمه الله ، أن يقص من الشارب حتى يبدو طرف الشفة ، وأن استأصال الشارب مثله يؤدب فاعله عليه.

(١) شرح المذهب [ج ١ - ص ٣٤٠]

(٢) طرح الشريب [ج ٢ - ص ٧٢]

(٣) ذكر الحافظ ابن حجر في الفتح [ج ١٠ - ص ٣٥٩] عن ابن دقيق العيد قوله الذي علق فيه على كلام الإمام النووي رحمه الله - الذي ذكرناه أعلى - قال ابن دقيق العيد : ما أدري هل نقله عن المذهب أو قاله اختياراً منه لمذهب مالك ؟

قلتُ (القائل ابن حجر رحمه الله) صرح (أي النووي) في (شرح المذهب) بأن هذا مذهبتنا . وقد ذكرنا هذا عنه بالفعل من شرح المذهب كما هو بأعلى .

ونقل أيضاً ابن حجر بعد هذا قول الطحاوي رحمه الله : لم أرَ عن الشافعي في ذلك شيئاً منصوصاً ، وأصحابه الذين رأيتهم كالمزني والربيع كانوا يحفون ، وما أظنهم أخذوا ذلك إلا عنه (أي الشافعي رحمه الله)

قلتُ : ونقل ابن العربي في العارضة [ج ٥ - ص ٣٨٩] أن الشافعي رحمه الله : يقول بملق الشارب . وهذا نقل غير صحيح وغريب عن مذهب الشافعي رحمه الله ، وهو غير معروف عند أصحابه ، انظر الفتح [ج ١٠ - ص ٣٥٩]

قال ابن عبد البر رحمه الله^(١): قال مالك في الموطأ: يؤخذ من الشارب حتى يبدو طرف الشفة وهو (الإطار)، ولا يجزه فيمثل بنفسه.

وذكر ابن عبد الحكم عنه قال: وتحفى الشوارب، وتعفى اللحي وليس إحفاء الشارب حلقه، وأرى أن يؤدب من حلق شاربه.

وقال ابن القاسم عنه: إحفاء الشوارب عندي مثله، قال مالك: وتفسير حديث النبي صلى الله عليه وسلم في إحفاء الشوارب، إنما هو (الإطار)^(٢) وكان يكره أن يؤخذ من أعلاه. وذكر أشهب عن مالك أنه قال: في حلق الشارب هذه بدع وأرى أن يوجع ضرباً من فعله.

قال ابن عبد البر: وذكر ابن وهب عن الليث بن سعد قال: لا أحب لأحد أن يخلق شاربه جداً حتى يبدو الجلد وأكرهه، ولكن يقصر الذي على طرف الشارب، وأكره أن يكون طويل الشاربين.

القول الثاني: إحفاء الشارب، والمبالغة في ذلك.

قال أبو جعفر الطحاوي رحمه الله^(٣): بعد أن ذكر أحاديث القص والإحفاء، فثبتت الآثار كلها التي روينها في هذا الباب، ولا تضاد ويجب بثبوتها أن الإحفاء أفضل من القص.

وقال: هذا مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله.

(١) التمهيد لابن عبد البر [ج ٢١ - ص ٦٣، ٦٤]

(٢) الإطار: يعني حَرْفَ الشَّفَةِ الأَعْلَى، الذي يحول بين منابت الشَّعْر والشَّفَةِ، النهاية [ص ١٢٨]

(٣) شرح معاني الآثار [ج ٤ - ص ٢٣٠] ط الكتب العلمية

وذكر ابن عبد البر رحمه الله أن الأثرم قال^(١): رأيت أحمد بن حنبل يحفي شاربه شديدا ، وسمعتة يُسأل عن السنة في إحفاء الشارب ، فقال : يحفي كما قال النبي ﷺ (أحفوا الشوارب)

واستدل كل من الفريقين لقوله بجملة من الأدلة الصحيحة ، فأصحاب القول الأول استدلوا بـ :

* بحديث زيد أن رسول الله ﷺ قَالَ (مَنْ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَارِبِهِ فَلَيْسَ مِنَّا)^(٢)

وجه الاستدلال : فقوله ﷺ : (ياخذ من شاربه) يدل على أنه يأخذ بعضه ، لا كله ، فلم يقل يأخذ شاربه .

فإن قيل قد جاء الحديث بلفظ (ياخذ شاربه) قلنا : فقد فسرت الرواية السابقة بأن المقصود بعض الشارب لا كله ، والمفسر مقدم على الجمل .

* عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ (ضِيفْتُ بِالنَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَأَمَرَ بِجَنَبِي فَشَوِي قَالَ فَأَخَذَ الشُّذْرَةَ فَجَعَلَ يَحْزُرُ لِي بِهَا مِنْهُ قَالَ : فَجَاءَهُ بِلَالٌ يُؤَدِّنُهُ بِالصَّلَاةِ فَأَلْقَى الشُّفْرَةَ ، وَقَالَ (مَا لَهُ تَرِبَتْ يَدَاهُ) قَالَ مُغِيرَةُ وَكَانَ شَارِبِي وَفِي فَقَصَّهُ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى سِوَاكٍ ، أَوْ قَالَ أَقْصَهُ لَكَ عَلَى سِوَاكٍ)^(٣)

وفي لفظ : (أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ شَارِبِي عَلَى سِوَاكٍ)^(٤) فقوله (من شاربي)

(١) التمهيد لابن عبد البر [ج ٢١ - ص ٦٤] وانظر فتح الباري [ج ١٠ - ص ٣٥٩]

(٢) (صحيح) سنن الترمذي [ج ٥ - ٢٧٦١] سنن النسائي [٥٠٤٧] مسند أحمد [ج ٤ - ١٩٢٨٣]

(٣) (صحيح) أبو داود [ج ١ - ص ١٨٨] أحمد [١٨٢٣٧]

(٤) (صحيح) شرح معاني الآثار [ج ٤ - ص ٢٣٠]

يدل على أنه أخذ بعضه لا كله .

وفي لفظ آخر : عن المغيرة بن شعبة : (أن النبي ﷺ رأى رجلا طويل الشارب فدعا بسواك وشفرة فوضع السواك تحت الشارب فقص عليه)^(١)
* كذلك استدلوا بما صح عن جملة من الصحابة الكرام :

منه : (أن عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ إِذَا غَضِبَ قَتَلَ شَارِبَهُ ، وَتَفَخَّ)^(٢)
وعن شُرْحَبِيلِ بْنِ مُسْلِمٍ ، قَالَ : رَأَيْتُ خَمْسَةَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْمُونَ شَوَارِبَهُمْ وَيَغْفُونَ لِحَاهُمْ وَيَصْرُوتُهَا : أَبَا أُمَامَةَ الْبَاهِلِيَّ ، وَالْحَجَّاجَ بْنَ عَامِرِ الثَّمَالِيِّ ، وَالْمِقْدَامَ بْنَ مَعْدِيكَرِبَ ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ بُسْرِ الْمَازِنِيَّ ، وَعُتْبَةَ بْنَ عَبْدِ السُّلَمِيِّ ، كَانُوا يَقْمُونَ مَعَ طَرَفِ الشُّفَةِ)^(٣)

أما أدلة القول الثاني :

- فقد اعتمدوا على أمره ﷺ كما جاء عن ابن عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : (خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ وَفَرُّوا اللَّحَى وَأَحْضُوا الشَّوَارِبَ)^(٤)
- وكذلك بقوله ﷺ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (انْهَكُوا الشَّوَارِبَ وَأَغْفُوا اللَّحَى)^(٥)

(١) (حسن) مسند الطيالسي [ج ١ - ٦٩٨] سنن البيهقي الكبرى [ج ١ - ٦٧٨]

(٢) (صحيح) رواه الطبراني في الكبير [ج ١ - ص ٥٤] وفي الآ - والمثاني لابن أبي عاصم [٧٨]

(٣) (حسن) الأحاد والمثاني لابن أبي عاصم [١١١٧] الطبراني في الكبير [٣١٤٤]

(٤) (صحيح) البخاري [٥٥٥٣] مسلم [٢٥٩]

(٥) (صحيح) البخاري [٥٥٥٤]

- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « جُزُّوا الشَّوَارِبَ ، وَأَرْخُوا اللَّحَى ، خَالِفُوا الْمَجُوسَ »^(١)

واحتجوا بجملة من الآثار عن الصحابة الكرام رضي الله عنهم منها:

- عن إبراهيم بن أبي عبلة قال : رأيت من أصحاب رسول الله ﷺ ابن عمر ، وعبد الله بن عمرو ، وابن أم حزام ، ووائلة بن الأسقع ، رضي الله عنهم « يقيمون شواربهم ، ولا يحفون حتى تبدو الجلدة قمًا حسنًا يكشفون الشفة »^(٢)

- وعن عبيد الله بن عمر قال : قلت لنافع : أكان ابن عمر يأخذ من شاربته ؟ قال : « يأخذ من ها هنا ، وها هنا » ، قال أبو بكر : يعني أعلاه وأسفله.^(٣)

- وعن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر قال (كان ابن عمر يحفي شاربته حتى تنظر إلى بياض الجلدة).^(٤)

* بيان لمعنى : الإحفاء ، والإنهاك ، والجَزْ.

* الإحفاء : قال ابن منظور^(٥) : أمر (أن تُحْفَى الشَّوَارِبُ) أي يُبَالِغَ فِي قَصِّهَا. قال الخطابي^(٦) : إحفاء الشارب أن يؤخذ منه حتى يحفى ويرق ، وقد يكون أيضا معناه الاستقصاء في أخذه من قولك أحفيت في المسألة إذا استقصيت فيها

(١) (صحيح) مسلم [٢٦٠]

(٢) (صحيح) الأحاد والمثاني لابن أبي عاصم [٨٣٧]

(٣) (صحيح) الأحاد والمثاني لابن أبي عاصم [٦٨٨]

(٤) (صحيح) الطبقات الكبرى لابن سعد [ج٤ - ص١٧٧] ط دار صادر

(٥) لسان العرب [ج١٤ - ص١٨٦]

(٦) معالم السنن للخطابي [ج٤ - ص١٩٦]

* الإنهاك :

قال ابن حجر رحمه الله^(١): (وَالنُّهْكَ ، بِالثُّونِ وَالْكَافِ) الْمَبَالِغَةُ فِي الْإِزَالَةِ ، وَمِنْهُ مَا تَقَدَّمَ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْخِتَانِ قَوْلُهُ ﷺ لِلْمَخَافِضَةِ (أَشْمِي وَلَا تُنْهَكِي) أَي لَا تُبَالِغِي فِي خِتَانِ الْمَرْأَةِ وَجَرَى عَلَى ذَلِكَ أَهْلُ اللَّغَةِ.

(أنهكوا الشوارب)^(٢) أي استقصوا قصها ، والإنهاك : الاستقصاء.

وقال ابن بطال رحمه الله^(٣) : « أنهكوا الشوارب » أي: جزوا منها ما يؤثر فيها، ولا يستأصلها. قال صاحب الأفعال: يقال نهكته الحمى - بالكسر - نهكاً أثرت فيه، وكذلك العبادة، والتأثير غير الاستئصال.

* الْجَزْ : معناه (القطع)

قال ابن منظور رحمه الله^(٤): جَزُّ الصُّوفِ وَالشَّعْرِ وَالنَّخْلِ وَالْحَشِيشِ ، يَجْزُهُ جَزًّا ، وَحِزَّةٌ حَسَنَةٌ هَذِهِ عَنِ اللَّحْيَانِي ، فَهُوَ مَجْزُورٌ وَجَزِيرٌ وَاجْتَزَّهُ (قَطَعَهُ)

قال ابن حجر رحمه الله^(٥) : (الْجَزْ : وَهُوَ بِالْحَيْمِ وَالزَّايِ الثَّقِيلَةِ) قَصَّ الشَّعْرَ وَالصُّوفَ ، إِلَى أَنْ يَتَلَمَّ الْجِلْدُ.

وقال ابن الأثير رحمه الله^(٦): (الْجَزْ) هُوَ قَصُّ الشَّعْرِ وَالصُّوفِ.

(١) فتح الباري [ج ١٠ - ص ٣٥٩]

(٢) فيض القدير للمناوي [ج ٣ - ص ٦٤]

(٣) شرح ابن بطال لصحيح البخاري [ج ٩]

(٤) لسان العرب [ج ٥ - ٣١٩] مادة (جزز)

(٥) فتح الباري [ج ١٠ - ص ٣٥٩]

(٦) النهاية في غريب الأثر [ج ١ - ص ٧٤٣] مادة : (جزز) ط العلمية

قال ابن حجر رحمه الله^(١): (جُزُوا الشَّوَارِبَ) وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ (أَحْفُوا الشَّوَارِبَ) وَلَفْظُ (أَنْهَكُوا الشَّوَارِبَ) فَكُلَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَطْلُوبَ الْمُبَالِغَةُ فِي الْإِزَالَةِ.

* وذهب أصحاب القول الأول إلى أن (الجز والإحفاء) هو القص في المذكور فقي الحديث ، الذي سبق وذكرناه ، وهو حديث الفطرة ، وفيه (قص الشارب) قال القرطبي^(٢) : وقص الشارب أن يأخذ ما طال على الشفة ، بحيث لا يؤذي الأكل ، ولا يجتمع فيه الوسخ .

وقال : (والجز والإحفاء) هو القص المذكور ، وليس الاستئصال عند مالك . وقال الإمام النووي رحمه الله^(٣) : وأما روايات (أحفوا الشوارب) فمعناها أحفوا ما طال على الشفتين .

وقال أبو حامد رحمه الله^(٤) : قَالَ ﷺ (قَصُوا الشَّارِبَ) وَفِي لَفْظِ (جَزُوا الشَّارِبَ) وَفِي آخِرِ (حَفُوا الشَّارِبَ) أَي اجْعَلُوهَا حَفَافَ الشِّفَةِ أَي حَوْلَهَا وَحَفَافَ الشَّيْءِ حَوْلَهُ ، وَمِنْهُ «وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ» [الزمر: ٧٥]

وقال أبو عمر ابن عبد البر رحمه الله^(٥) : إِنَّمَا فِي هَذَا الْبَابِ أَصْلَانِ : أَحَدُهُمَا : أَحْفُوا الشَّوَارِبَ ، وَهُوَ لَفْظٌ مَجْمَلٌ مَحْتَمَلٌ لِلتَّأْوِيلِ .

(١) فتح الباري [ج ١٠ - ص ٣٥٩]

(٢) فتح الباري [ج ١٠ - ص ٣٥٩]

(٣) شرح مسلم للنووي [ج ٣]

(٤) إحياء علوم الدين [ج ١ - ص ١٨٣]

(٥) التمهيد [ج ٢١ - ص ٦٦]

والثاني : قص الشارب ، وهو مفسر ، والمفسر يقضي على المجمل .

** وهناك مذهب ثالث : وهو التخيير من القولين السابقين ، بمعنى أن العبد ، مخير بين أن يفعل هذا أو ذلك .

قال بهذا أبو جعفر محمد بن جرير الطبري رحمه الله ، كما نقله عنه ابن حجر رحمه الله في الفتح^(١) .

فنقل ابن حجر قوله رحمه الله : دلت السنة على الأمرين ، ولا تعارض ، فإن القص يدل على أخذ البعض والإحفاء يدل على أخذ الكل ، وكلاهما ثابت فيتخير فيما شاء .

ثم قال ابن حجر رحمه الله : ويرجح قول الطبري ثبوت الأمرين معاً في الأحاديث المرفوعة^(٢) .

قلتُ : نعم يترجح قول الطبري رحمه الله ، فلا بأس على المسلم أن يأخذ بهذا أو ذلك ، لصحة ما استدل به كل فريق ، ولاختلاف الأحاديث المرفوعة في ذلك ، واختلاف أفعال الصحابة أيضاً ، فدل هذا على المسامحة في الأمرين ، وأن الأمر واسع .

(١) الفتح [ج ١٠-٣٥٩]

(٢) قد سبق وعرضنا لدليل كل قول من القولين من الأحاديث المرفوعة والموقوفة على الصحابة .

نبيه :

قد جاء حديث الفطرة عند النسائي بلفظ (حلق الشارب)

عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : (الفطرة خمس الختان وحلق العانة ونتف الإبط وتقليم الأظفار وحلق الشارب)^(١) ذكر العلماء أن الحديث بلفظ (حلق الشارب لا يصح)

فعلى هذا يجوز للمسلم أن يتعامل مع شاربِه بإحدى طريقتين :

- إما أن يأخذ من الشارب حتى يبدو طرف الشفة وهو (الإطار) وهذه الأفضل.

- وإما أن يحفي شاربِه جدا حتى تبدو بياض الشفة العليا.

وكلا الأمرين جائز إن شاء الله ، ولكن يُمنع المسلم من أن يخلق شاربِه بالموس ، فإن فعل فقد خالف السنة وهدى النبي صلى الله عليه وسلم .

واعلم أن أخذ الشارب بالمقص من أصوله تقصير لا حلق . والله أعلم.

(١) (شاذ) سنن النسائي الكبرى [ج١-٩] سند الحديث : أخبرنا محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ المكي قال حدثنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الحديث ...

قال ابن حجر رحمه الله في الفتح [ج١٠-٣٥٩] ورد الخبر بلفظ (الحلق) وهي رواية النسائي عن محمد بن عبد الله بن يزيد عن سفيان بن عيينة ، ورواه جمهور أصحاب ابن عيينة بلفظ (القص) وكذا سائر الرويات عن شيخه الزهري .

وقال الكشميري في العرف الشذي [ج٤: ص١٦١] وأما لفظ الحلق فغير ثابت.

قص الشارب من اليمين

قال الإمام النووي رحمه الله^(١): ويستحب في قص الشارب أن يبدأ بالجانب الأيمن ، لما سبق أن النبي صلى الله عليه وسلم (كان يحب التيامن في كل شيء)^(٢) والتوقيت في قص الشارب كما سبق في تقليم الأظفار . وهو نخير بين أن يقص شاربه بنفسه ، أو يقصه له غيره لأن المقصود يحصل من غير هتك مروءة ، والله أعلم .

(١) المجموع شرح المهذب [ج ١ - ص ٣٤١] وانظر طرح الشريب [ج ٢ - ص ٧٢]

(٢) (صحيح) سبق تخريجه .